

المجتمع المدني في العالم العربي ودوره في تنمية رأس المال الاجتماعي -الجزائر أنموذجا-

Civil society in the Arab world and its role in developing social capital -Algeria as a model-

عبد النور صديقي * Seddiki Abdennour
علم الاجتماع جامعة سيدي بلعباس – (الجزائر)
seddikinour@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/08/02

تاريخ الإرسال: 2024/02/17

ملخص:

من أجل فهم أي ظاهرة فهماً صحيحاً، لا بد من البحث عن جذورها وامتدادها في التجربة التاريخية للمجتمع محل الدراسة ومختلف العوامل التي ساهمت في تكوينها وتبلورها. لذلك وجب علينا البحث عن وجود مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها الحديثة أو التقليدية في الأدبيات التاريخية الجزائرية وتحليل خصوصياتها وأبعادها ومحيطها. لقد مرّ المجتمع المدني في الجزائر بعدة تحولات بالغة الأهمية، ليس فقط منذ تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة عند الاستقلال، بل قبل ذلك بكثير، وتميز بخصائص وملامح مختلفة صاغتها وصاغتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كل مرحلة. إضافة إلى تحليل بنيته وشكله من خلال تسليط الضوء على أهم المؤسسات المكونة للمجتمع المدني وطبيعة وحجم هذه المؤسسات والعوامل التي تساهم في تكوينها وأهم المشاكل التي يواجهها، فإن هذا المقال يحلل أيضاً تطور المجتمع المدني في الجزائر من خلال المراحل المختلفة التي مر بها ويتناولها من خلال المراحل المختلفة التي مر بها.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ رأس المال الاجتماعي؛ العمل الجمعوي؛ التنمية المحلية؛ العمل التطوعي.

Abstract:

In order to understand any phenomenon correctly, it is essential to search for its roots and extensions in the historical experience of the society under study, as well as the various factors that contributed to its formation and crystallization. Therefore, we must investigate the existence of civil society institutions in their various modern or traditional forms within the Algerian historical literature and analyze their specificities, dimensions, and context. Civil

* المؤلف المُرسل: seddikinour@yahoo.fr

society in Algeria has undergone several significant transformations, not only since the establishment of the modern Algerian state at independence but also long before that. It has been characterized by various features and traits shaped by the social, economic, political, and cultural conditions at each stage. In addition to analyzing its structure and form by highlighting the most important institutions that constitute civil society, as well as the nature and size of these institutions and the factors contributing to their formation, and the main problems they face, this article also analyzes the development of civil society in Algeria through the different stages it has experienced.

Keywords: civil society; social capital; associative work; local development; voluntary work

1. مقدمة:

المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من المنظمات التطوعية الحرة في المجال العام بين الأسرة والدولة، تسعى إلى تحقيق مصالح أفرادها وتلتزم بقيم ومعايير الاحترام والتوافق والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والتباين.

يمكن أن نجد للمجتمع المدني عشرات التعريفات إلا أنها لا تخرج عن توافر أركان رئيسية تحددها الدكتورة أماني قنديل في ثلاثة على النحو التالي: (قنديل، 2004، 19)

1. الركن الأول هو العمل الطوعي أو الاختياري الحر: وهو بالتالي يختلف عن مجموعات القرابة كالعائلة والعشيرة والقبيلة، حيث ليس للفرد رأي في اختيار العضوية حيث أنها تفرض عليه المولد والوراثة.

2. الركن الثاني هو أن المجتمع المدني بشكل عام هو مجتمع منظم وبالتالي فهو يختلف عن المجتمع بشكل عام. الأول يجمع ويخلق نظاماً من المنظمات أو المؤسسات التي تعمل بشكل منهجي وتتوافق مع المعايير المنطقية، حيث يقبل الأفراد والجماعات العضوية طوعاً، وفقاً لشروط وقواعد متفق عليها مسبقاً.

3. الركن الثالث هو ركن أخلاقي سلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين المؤسسات نفسها وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والحوار الخلاق.

إن قيم المجتمع المدني التي تم وصفها سابقاً هي جوهر الديمقراطية لأنه لا يمكن إنشاء المجتمع المدني دون نموذج سلمي لإدارة الخلافات والتنافس وفق قواعد متفق عليها بين

جميع الأطراف. ومن المستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حرية المعتقد والرأي والتعبير والتجمع والتنظيم. وبالتالي فإن مسألة بناء وتطوير مجتمع مدني حقيقي ترقى إلى بناء وتطوير ثقافة مدنية تعترف وتحترم القيم السابقة التي تشكّل أسس معاني للديمقراطية.

2. الجذور التاريخية للمجتمع المدني:

على الرغم من أنّ مصطلح المجتمع المدني صار من المفاهيم الدارجة في عالمنا المعاصر اليوم، وخصوصاً في السبعينيات من القرن المنصرم والواقع يشير إلى إن مصطلح المجتمع المدني قد نشأ في أوج أزمة العصور الوسطى أبان القرن السابع عشر والثامن عشر الميلادي فكان عنوان واضح لخصائص النظام الأوربي القديم، ولافتة جديدة تعبر عن قوى فكرية ومجتمعية صاعدة وأخرى مندحرة، ومن هنا جاء هذا المصطلح مثقلاً بأزمة الصراع بين مراكز القوى الاجتماعية والسياسية والدينية، وقد أدت هذه التحولات إلى اختلالات بنيوية في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهيمنت سلطة الدولة بكافة أبعادها ومضامينها على المؤسسات المجتمعية، الأمر الذي أفرز صراعاً جديداً كأن المجتمع المدني احد أهم إفرزاته (مصطفى، 2004، 61).

وعلى رغم من أن أدبيات المجتمع المدني عكست استخدامات مختلفة لهذا المفهوم في المرحلة الحالية باختلاف مرجعيات الباحثين، وتلونت بألوان الهدف الذي يسعى إليه ويمكن القول إن أهم مصادر تعقيد هذا المفهوم وغموضه إن جذوره ليست عربية ولا إسلامية، مع الإشارة إلى إن بعض الكتاب يرون إن مثل هذا القول فيه مبالغة كبيرة فالحضارة العربية الإسلامية أنتجت تجمعات وفئات وأصناف مهنية وثقافية كان لها دورها في الحياة الاجتماعية، لذلك فإن بعض الكتاب يقترح استخدام مصطلح المجتمع الأهلي لتجاوز انقسام (المدينة- الريف) ومميزاتها. (مصطفى، 2004، 62)

إن مصطلح المجتمع المدني قديم في الفكر السياسي الغربي، لكنه حتى اليوم، ومع كل الانتشار والرواج الذي لاقاه منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي فإنه مازال عصياً على التعريف وغامضاً وربما كانت له في كل بلد خصائص تجعله مختلفاً بعض الشيء عنه في بلد آخر لذا عرف المجتمع المدني من قبل بعض الباحثين بأنه: كل المنظمات والهيئات والمؤسسات الاجتماعية التي توصل بين أهم مؤسسين في حياة الإنسان هما: المؤسسة

الأسرية ومؤسسة الدولة بكل ما تتضمنه من هيئات رسمية ودوائر متخصصة. (حمزة، 2004، 73)

ويعرّف أيضاً بأنه: مجموعة من المنظمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تعمل في مجالات تخصصها بشكل مستقل نسبياً عن سلطة الدولة وأرباح الشركات الخاصة. وهي بالتالي منظمات تتبنى أهدافاً نقابية، كالدفاع عن مصالحها الخاصة. المصالح الاقتصادية، وتحسين المعايير المهنية، والتعبير عن مصالح أعضائها، بما في ذلك الأغراض الفكرية والثقافية، وتمثل منظمات المجتمع المدني الفضاء بين الأسرة والدولة، وهي تلبّي حاجات الناس الاقتصادية وتؤدي مهام ضبط وتعمل على مساعدة الناس في حل قضاياهم الخاصة. (سليم، 2007، 10)

إن المجتمع المدني يتكون من مختلف المؤسسات الثقافية إضافة إلى هيئات القطاع الخاص ورجال الأعمال حيث يتم اجتماع هذه المؤسسات ضمن إطار الدولة يوحدّها جميعاً لا الثقافة والقيم المشتركة فحسب بل والرغبة للعمل معاً للمصالح العام، فالأصل هو المشاركة في عملية صنع القرار على مختلف الصور. فالمجتمع المدني هو المنظمات التي تمارس نشاطاً وعملاً غير رسمي وطوعي، هادف، يضم جماعة من الأفراد أو الفئات الاجتماعية التي تتمتع بوعي متقدم للدفاع عن حقوق وقضايا إنسانية عامة. (عبود، 2004، 78)

إن هذه التعريفات تركز على الأسس الآتية:

- 1- التطوع الاختياري في العمل المجتمعي.
- 2- العمل الاجتماعي القائم على تجميع الطاقات الفردية.
- 3- الاستقلالية في العمل والنشاط في الحركة بعيداً عن هيمنة الدولة.
- 4- الالتزام بمنظومة القوانين المرعية في البلاد. (مصطفى، 2004، 61)

إن الحديث عن المجتمع المدني بصورة عامة من حيث النشأة والتطور التاريخي وأسباب الظهور يتضمن عوامل ومتغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة باختلاف المجتمعات التي ينشأ فيها، لذا سوف تقتصر على المجتمع المدني في الجزائر والوظيفة التي يمكن أن يؤديه في الوقت الحاضر.

هذا وقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة ومنها على سبيل المثال: المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار،

جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، الطرق الصوفية والزوايات والمستشفيات وغيرها من المنظمات التي تظهر في كتب التاريخ الإسلامي مسؤولة عن قضايا مثل التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وبالتالي خلق مواطنين فعالين يعتمدون عليها في حل المشاكل وإدارة قواهم. وهي تجسد مجتمعاً مدنياً فعالاً التي لا يحتاج إلى دعم حكومي. (الأنصاري، 2001، 110)

لكن على الرغم من وجود هذه المنظمات التي تجسد المجتمع المدني بأشكاله التقليدية، إلا أن هذه الهياكل كانت مختلطة ومندمجة إلى حد كبير مع المجتمع المدني والمجتمع السياسي والدولة، وبالتالي فإن اندماجها في المجتمع كان متأخراً. ولم يتم الأمر إلا في منتصف القرن التاسع عشر، عندما ظهرت السمات المبكرة لبعض المنظمات المستقلة عن الدولة، مثل النقابات والصالونات السياسية والفكرية، حيث نمت شعبيتها في العقود الأولى من القرن الماضي. لقد أصبحت جميعها جزءاً من الدولة متأثرة جميعها بالأنموذج الغربي. (الجنحاني، 1999، 38)

كان يتحتم المجتمع المدني في الجزائر الامتثال للسيطرة الفرنسية بشكل كبير وفقاً للقوانين السائدة وقتئذ، حيث كانت الجزائر تخضع لتطبيق القانون الفرنسي الذي حرم الجزائريين من ممارسة حقوقهم الأساسية كمواطنين، وكان القانون الفرنسي ينظر إليهم على أنهم مجرد رعايا لا يحق لهم ممارسة الحقوق الأساسية مثل الحرية الشخصية والمشاركة السياسية والانضمام إلى الجمعيات الثقافية والفنية دون خوف من المطاردة والمحاكمة. (سعد الله، 1991، 313)

وعلى الرغم من أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعاً ونشاطاً مما أصبحت عليه بعد الاستقلال حسب ما يراه الطاهر لبيب، إلا أن مساهمة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن بحكم مرحلتها- قائمة في مجملها إلا على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحرية إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني؛ فقد كانت الجهود مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية، وأجلت حركات التحرر الحديث عن سمات مجتمع الاستقلال المنشود. (لبيب، 1992، 354-357)

أما بالنسبة لفترة ما بعد الاستقلال، فمن المستحيل عملياً الحديث عن مجتمع مدني جزائري حقيقي، خاصة في عهد الأحادية السياسية والحزبية والأيدولوجية. وذلك لأنه لم

يتم احترام شروط الاستقلال والإرادة الحرة لأعضاء المجموعة. وبعد الاستقلال لم تعترف الدولة بوجود علاقة وسيطة بين الدولة والشعب على شكل جمعية مستقلة، ناهيك عن وجود جمعية مواطنة تمارس وظيفة مراقبة سلوك الدولة وفقا للوظيفة المحددة لهذه المؤسسات حسب وجهة نظر مونتسكيو. وتغلغت الدولة في شرايين المجتمع المختلفة، من الاقتصاد والأحزاب السياسية والثقافة والرياضة والدين والمجتمع وغيرها من الجوانب. لقد كانت دولة تطبق مفهوم الدولة الشمولية، تدير المجتمع وتتحكم في جوانبه المختلفة. يمكن إنشاء منظمات مختلفة ذات طبيعة غير سياسية للمهندسين والأطباء والكتاب والنساء والعمال والفلاحين وغيرهم من فئات المجتمع المختلفة كمجتمع مدني في ظل مؤسسات ديمقراطية. وهناك ما يسمى. في ذلك الوقت، كانت المنظمات الجماهيرية مرتبطة بالحزب، وبالتالي كانت مجرد امتدادات لسلطة الدولة، مما أدى إلى تأطير هذه الفئات الاجتماعية بطرق تمنع التعبير المستقل. ولذلك فإن بعض التنظيمات الجماعية التي كانت تتمتع بخصائص منظمات المجتمع المدني أثناء الاستعمار فقدت هذه الخصائص بعد الاستقلال. وقد حدث هذا، على سبيل المثال، بعد أن أصبحت الكونفدرالية العمالية الجزائرية والكشافة الإسلامية الجزائرية تعرفان كمنظمات جماهيرية مرتبطة بالجزائر. حزب واحد. الذي كان يمثل الأمة بعد ذلك. ابراهيم سعدي، بتاريخ 2012/05/20:

http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=339&id_article=35747

إن النظرة الضيقة للسلطة السياسية بأن العمل الجماعي هو نشاط يتنافس مع سلطات وامتيازات الإدارة، وأنه يجب أن يكون تحت سيطرة الإدارة، وأنه لا ينبغي أن ينحرف عن هذا الفهم الرسمي، قد أدت إلى رؤية ضيقة للدور. الحكومة أدى إلى اغتراب المجتمع المدني. لقد أشارت التطورات الحديثة إلى أن جهود الأفراد المنعزلين لا يمكن أن تضمن تطور المجتمع، ولذلك قامت هذه الهياكل الاجتماعية من جمعيات ونقابات ومنظمات غير حكومية بتطوير وظائف اجتماعية لتحقيق الصالح العام. ونحن بحاجة إلى إدخال التشريعات في هذا المجال. بطريقة استباقية تمكننا من إظهار كافة القدرات والإمكانيات. (بوسنة، 2002، 234)

وأدى تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد مطلع أواخر الثمانينات إلى انفجار الأوضاع بعد التحركات العنيفة لمختلف قطاعات المجتمع فيما عرف بأحداث 5

أكتوبر 1988. وكانت تلك مظاهر أعمال الشغب والعنف وتدمير الممتلكات العامة التي عمت العديد من الولايات المركزية ولم تتوقف حتى تدخل الجيش. وتم إعلان حالة الطوارئ لمدة خمسة أيام. ونتيجة لهذه الأحداث، أطلقت الدولة إصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة النطاق، أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطاب متلفز يوم 10 من الشهر نفسه، مما أدى إلى إعادة النظر في نموذج تسيير المجتمع. وقد ساهم هذا التغيير الجذري في الظروف السياسية والاجتماعية والقانونية، من خلال دستور عام 1989 وتعديلاته اللاحقة في عام 1996، بشكل كبير في إنشاء أساس دستوري للمشاركة العامة في إدارة شؤون الدولة.

في إطار التغيرات الجذرية التي شهدتها الدولة الجزائرية بداية التسعينات والتي أقرها دستور 1989، تم إلغاء القانون السابق (87/15). وينص هذا القانون على إحداث مختلف أنواع الجمعيات (غير السياسية) التي تهدف إلى تشجيع الأنشطة ذات الصبغة المهنية والاجتماعية والتنظيمية والدينية والتربوية والثقافية والرياضية. رابطة كبيرة. عدد من الجمعيات فور إعلان القانون الجديد. وفي عام 1996، كان هناك ما يقرب من 778 نقابة. وعلى الصعيد الوطني يبلغ عدد النقابات العمالية المحلية حوالي 42116 نقابة في مختلف القطاعات. (بوسنة، 2002، 234)

وترجع هذه الزيادة السريعة في عدد النقابات العمالية إلى التغيير الكبير الذي شهدته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، عندما مهدت الإصلاحات الدستورية لظهور الأحزاب السياسية والتخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو التعددية، وهو ما يعكس التغيير. كما مكن من إنشاء عدد كبير من المنظمات في مختلف قطاعات المجتمع. علاوة على ذلك، ومع الحفاظ على احتكار القطاع السمعي البصري (القنوات الإذاعية والتلفزيونية)، فقد مكن أيضاً من ظهور وسائل إعلام مستقلة (نسبياً)، ممثلة بشكل خاص بعدد كبير من الصحف. وفي الوقت نفسه، تمت خصخصة الصناعة العامة والقطاعات التجارية. كل هذه التغيرات أدت إلى نهاية العديد من احتكارات الدولة في مختلف القطاعات والانسحاب السريع للدولة من مختلف القطاعات التي احتكرتها منذ الاستقلال. والحقيقة أن ظهور مجتمع مدني فعّال وقوي ومدني حقيقي يظل ضعيفاً ويعتمد إلى حد كبير على الدولة.

شكلت أحداث أكتوبر تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني في الجزائر. وأفسح الدستور الجديد المجال لإحياء المجتمع المدني من خلال الاعتراف بالتعددية الحزبية، وحرية تكوين

الجمعيات، وحرية التعبير... وتبنت الدولة برنامجاً للتحويل الديمقراطي. وكان هذا عنصراً أساسياً في إثارة الاهتمام بأفكارها. المجتمع المدني وانتشاره على نطاق واسع كمفهوم على المستوى الفكري والسياسي والخطابي للإعلام، وخاصة الإعلام الفرانكفوني، وحتى على مستوى السلطة نفسها. (جاي، 1998، 200)

لقد انسحبت الدول من العديد من المناطق التي كان لها فيها نفوذ، وفرضت حكمها ومراقبتها على المجتمع، وأصبحت تلك المناطق فارغة ونمت بسرعة إلى أحجام مذهلة في وقت قياسي، وولدت العديد من التنظيمات التي احتلت تلك المنطقة.. وتشير بعض التقديرات إلى أنه كان هناك ما يقرب من 25 ألف منظمة أو جمعية غير حكومية في الجزائر في أواخر الثمانينات، مقارنة بـ 70 ألف منظمة غير حكومية في جميع أنحاء العالم العربي. ومع ذلك، فإن معظم هذه المنظمات صغيرة الحجم وتعمل على المستوى المحلي بقدرات مالية وفنية محدودة. (إبراهيم، 1995، 22)

واستمر تطبيق قانون الجمعية رقم 90/31 إلى أن امتد الربيع العربي إلى الدول المجاورة واضطر النظام السياسي الجزائري إلى تبني سلسلة من الإصلاحات لتخفيف الضغوط عليه. وفي ظل "الربيع العربي" تشهد العديد من الدول العربية تغيرات جديدة، ويتطلع النظام السياسي إلى تعديل عدد من القوانين، أهمها قانون الأحزاب السياسية وقانون الجمعيات، بعد مشاورات عديدة ومناقشات. والحقيقة أن البلاد بحاجة إلى تحديث كافة القوانين والمواثيق التي تقوم عليها تجربتها الديمقراطية، خاصة منذ أواخر الثمانينات وحتى يومنا هذا. إلا أن هذه القوانين الجديدة لا تحتوي على أي جديد سوى بعض الإضافات على القوانين القديمة. وهذا يدفع المرء إلى الاعتقاد بأن السلطات السياسية الجزائرية ليس لديها أي نية لفتح المجال السياسي، بل حتى المجالات الأخرى.

أ- بالعودة إلى إجراءات تأسيس الجمعيات في هذا القانون نجد الموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول اعتماد الجمعية أو رفضها وهذا الحق يفتح الباب لتعسف الإدارة في منح الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات ورفض ما شاءت، وهذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي في الجزائر، بالرغم من أن المشرع قد ألزم الجهات الإدارية بتقديم أسباب رفض الاعتماد، إلا أننا نجده في أحكام المادة 39 يتحدث عن التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد، والمساس بالسيادة الوطنية، أو عدم احترام الآداب أو النظام العام وجل هذه المصطلحات مطاطة ويمكن أن تستغلها

الإدارة تعسفا في رفض اعتماد الجمعيات أو حلها، وقد أعطى المشرع للجمعيات إذا لم تتلقى ردّاً من الإدارة عن قبول الاعتماد من رفضه بعد انقضاء الآجال القانونية التي حددتها أحكام المادة 08 تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون، لكن المشرع أعطى الحق للإدارة في الطعن أمام جهات القضاء الإداري لإلغاء تشكيل الجمعية، ولديها مدة ثلاثة أشهر لتقديم الطعن، وهذه المكنة القانونية ستزيد من تغوّل الإدارة وفرض نفوذها على الجمعيات بما يفرض المزيد من التطويع لحركة الجمعوية.

ب- ينص القانون على معاقبة ممثلي الجمعيات غير المشروعة غير المسجلة بالسجن والغرامات، في مخالفة صارخة لأحكام الاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفاً فيها.

ت- أما بالنسبة للأشخاص الذين يشكلون جمعية، فقد بالغ المشرع في عدد الأشخاص اللازمين لتكوين جمعية، خاصة في الجمعيات بين الجمعيات الولائية والوطنية، فاشتراط أن يكون عدد الأعضاء ما بين 12 و25 شخصا، وهو ما يزيد الأمور تعقيدا وصعوبة، لأنه من المعروف أنه يمكن تشكيل الجمعيات حتى مع عدد أقل من الأشخاص.

د - كما حاول المشرعون بهذا القانون الفصل بين الأحزاب والجمعيات السياسية واستخدام التواصل فيما بينها كسبب لإيقاف نشاط الجمعيات. وقد نص المشرع نظريا على وجوب حل جميع الجمعيات في الجزائر، ويجب حل الجميع. ومن المعروف أن الجمعيات الجزائرية إما تابعة لأحزاب سياسية أو تتحرك في فلك النظام.

ج - كما يشترط هذا القانون في بعض الأحيان استقلالية شديدة للجمعيات عن مختلف الفاعلين الاجتماعيين بما في ذلك الدولة، ومن ناحية أخرى وبالعودة إلى أحكام المادة 29 نجد أنه ينص على المساعدة التي تمنح من طرف الحكومة، الولاية والبلدية، والتي كانت من أهم موارد الجمعية المالية، كانت تعتبر مثالا لتناقض المشرع مع نفسه، أو محاولته من خلال ذلك التغلب على الحركة النقابية وإدخالها إلى بيت الطاعة. ح- كما أن وضع أنشطة الجمعية وبياناتها المالية تحت إشراف المراقب المالي ولجنة الحسابات يعد تدخلا سافرا في حرية العمل الجماعي ويمس بفكرة استقلال حركات المجتمع المدني عن الدولة وهو ما يتعارض مع المادة 31/90 وفي تناقض صارخ، يمنح القانون رقم 31/90 الجمعيات الحق في الحصول على مساعدة مالية، حتى من الجمعية. إلا أن القانون رقم 90/31 يعتبر أكثر انفتاحا فيما يتعلق بالجوانب المالية للجمعيات من القانون رقم 12/06 الذي ينص على أنه، بشرط موافقة السلطات المختصة، يجب قبول المساعدات الأجنبية من الجمعيات

والمنظمات غير الحكومية. سيتم رفضها، في حين أن التعاون والشراكات هي موضوع اتفاقيات بين حكومات الجمعيات الأجنبية. حكومة الجزائر. ولعل السبب الرئيسي وراء تخوف المشرعين من المساعدات من الجمعيات الأجنبية هو الوضع السياسي الذي تعيشه دول الجوار بعد أحداث الربيع العربي، والدور الذي لعبته المنظمات غير الحكومية في التدخل غير المباشر في الشؤون الداخلية لدول الجوار. هذه البلدان. وهو ما دفع المشرع إلى تخصيص نصوص خاصة للجمعيات الأجنبية سواء من حيث تأسيسها أو نشاطها أو مواردها المالية، وذلك لتوفير الرقابة على نشاطها.

خ- كما ألزم المشرع الجمعية بتقديم نسخة من محضر الاجتماع إلى السلطة العامة المختصة بعد مرور 30 يوما من انعقاد الاجتماع أو الجمعية. ويعتبر ذلك تدخلاً غير مباشر في عمل وأنشطة الجمعية ويضر بمصالحها، مما يتعارض مع الفكر المستقل الذي شرع له من خلال أحكام المواد من 13 إلى 16 من القانون نفسه، ومن ثم زيادة سيطرة الدولة على كل ما له علاقة بقطاع الجمعيات.

د- إضافة إلى ذلك فإن المساعدة التي تقدمها الدولة بموجب هذا القانون لا يتم تحديد الأساس العلمي والفني لتقديمها، بل تترك لتقدير السلطة التنفيذية، وبذلك لم يعد تمويل الجمعيات يعتمد لا على أنشطتها ولا على برامجها أو حركيتها سواء على المستوى المحلي أو الوطني، إلا من حيث الولاء والتبعية السياسية، وهو ما نسف بفكرة استقلالية منظمات المجتمع المدني في الجزائر.

وإن كان هذا التعديل يعد في ظاهره إثراء للقانون رقم 31/90. فإنه على العكس من ذلك، فإن هذا القانون يعد أكثر صرامة وتقييداً لحرية العمل الجماعي، وكان المأمول منه أن يكون أكثر تساهلاً وانفتاحاً، خاصة أن صدره تزامن مع بدايات ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي وهبوب نسائم المد الديمقراطي الذي يتطلب ترسيخ معالم الديمقراطية التشاركية. ويهدف القانون إلى تشديد إجراءات تأسيس الجمعيات وفرض ضوابط صارمة على نشاطها ومواردها المالية وعلاقاتها مع الأحزاب السياسية والجمعيات الدولية المختلفة. وكان لذلك أثر سلبي على أداء المؤسسات الجمعوية في الجزائر. ورغم أن عدد الجمعيات تجاوز 120 جمعية تضم آلاف الأعضاء عام 2014، إلا أن أنشطتها لا تزال هزيلة وضعيفة، وتسم في كثير من الأحيان بالمنسبانية. ولقد أدى ذلك إلى تراجع دور حركات المجتمع المدني على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الوطنية والمحلية.

ومن المتوقع أن يحقق هذا القانون المزيد من الانفتاح وتعزيز دور حركات المجتمع المدني في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، باعتبار الجمعيات شريكا فعالا في تعزيز عمليات التنمية على المستوى الوطني والمحلي، وهو ما يثبت أن المشرع الجزائري لا يزال ينظر نظرة شك إلى العمل الجمعوي عموما. (بن ناصر بوطيب، مرجع سبق ذكره، ص 91)

3. سمات منظمات المجتمع المدني:

1- إن لكل منظمة أو جمعية ورابطة أو تنظيم مدني لابد أن يمتلك نشاطاً إنسانياً محدداً سواء أكان صحياً أم حقوقياً أم تربوياً أم ثقافياً... الخ.

2- تضم هذه المنظمات المدنية جماعة من الأفراد والتي لها صفات معينة وتمتلك مراكز وأدواراً ومسؤوليات شبيهة ببعض الشيء بمنظمات الهياكل الإدارية في المؤسسات الحكومية ولكن الفارق الوحيد بين التنظيم المدني والحكومي إن الأول يتمتع أفراداً بالحوار والتعاون الحر الديمقراطي وغير مرتبط بساعات الدوام الرسمي، مثلما هو الحال في العمل الحكومي المحدد بزمان ومكان معين.

3- إن منظمات المجتمع المدني حديثة العهد لاسيما في العالم العربي وفي المجتمع الجزائري بصورة خاصة، وحتى التنظيمات والاتحادات والنقابات، إنما كانت مرتبطة ارتباطاً أساسياً بالتنظيمات الرسمية بينما في الوقت الحاضر قد ازدادت وتكاثرت وتنوعت مما يعكس ظاهرة جديدة وإيجابية لأنها تملك حرية العمل لتحقيق أهدافها فضلاً على استقلالها وعدم تبعيتها لجهة تتحكم بها.

4- لابد إن يكون لهذه المؤسسات المدنية صلات قوية وواعية مع الفئات التي تسعى إلى تنميتها وصلات متنوعة مع عموم المجتمع لاسيما المنظمات الرسمية (الدولة) بصورة عامة، إذ لابد أن تكون العلاقة علاقة عمل وتفهم بين المنظمات الرسمية وتنظيمات المجتمع المدني.

5- إن هذه المؤسسات هي العنوان البارز والحتي لروح الدولة الحديثة والتي عليها إن تدعم وتعزز مسيرة الاتجاهات المدنية وتستمتع لمطالب الجماهير وأرائهم لتحقيق الديمقراطية الحق واحترام حقوق الإنسان، وتساوي الناس كافة بغض النظر عن الجنس والدين والقومية وعلى الدولة أن ترعى ذلك. (طالب مهدي عبود، المصدر السابق، ص 78)

4. الدولة ومنظمات المجتمع المدني:

الدولة تقود المجتمع، والمجتمع الكبير هو الذي يعزز منظمات المجتمع المدني وجمعياته وأحزابه ولا دولة بدون مجتمع، ولا مجتمع بدون دولة ولكن في بعض الأحيان تغطي الدولة على المجتمع، وفي أحيان أخرى يثور المجتمع على الدولة، ولذلك تحتاج دائما إلى وسيط ما بين المجتمع بكل ما يمثله من قيم وتقاليده وأعراف وبين الدولة بكل ما يمثله من مؤسسات وقوانين، كذلك تحتاج إلى من يراقب سلطة الدولة ويرصد فعاليتها ومشاريعها كما تحتاج إلى من ينظم حياة الأفراد ويوحد مصالحهم ويساعد الدولة على تحقيق المصالح في حدود القانون ومفهوم المواطنة وهذا الوسيط هو المجتمع المدني. (كريم محمد حمزة، المجتمع المدني والدولة أوجه التفاعل والتقاطع، المصدر السابق ص 74-75)

لذا فيمكن القول أنه قد ظهر نوعان من المجتمع المدني:

1- المجتمع المدني خاص بالنخبة (نخبوي).

2- المجتمع المدني خاص بالعامية (عامي أو شعبي).

فالمجتمع المدني النخبوي: وفي فلسفته ينبغي للقوى الرأسمالية والطبقات الحاكمة أن تكتفي بوجود مؤسسات المجتمع المدني ضمن إطار نخبوي يلعب دورا في التخفيف من حدة المشاكل التي تطرحها سياسات التعديل الهيكلي، والانتقال إلى اقتصاد السوق، ومن تم العمل على الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي وفقا للشروط التي تملها المؤسسات المالية الرأسمالية المتقدمة، ويكون دور هذه المنظمات وفق وجهة نظر القوى الرأسمالية العالمية المهيمنة محصورا في رعاية الفقراء والفئات الهشة والعمل على تلطيف الأوضاع الاجتماعية لهذه الفئات بما لا يؤدي إلى تغيير أوضاعها، بل يعمل إلى إعادة إنتاج الظروف القائمة، بما في ذلك الفقر والبطالة والتهميش وانعدام العدالة. وفي هذه الحالة، فإن مؤسسات المجتمع المدني النخبوي لا تزعج الطبقة الحاكمة ولا تهدف إلى تغيير الظروف القائمة للمجتمع من خلال تعزيز الدور الديمقراطي بشكل فعال.

أما في المجتمع المدني الشعبي فيجب على القوى الديمقراطية والتقدمية المهيمنة أن تدفع باتجاه اكتساب مؤسسات المجتمع المدني الطابع الشعبي الذي يساعدها على القيام بدور التعبئة والحشد، هذا الدور الذي احتاجه مجتمعنا ولا زال أملا في المساهمة في عملية التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع، والمشاركة الجماعية في صياغة السياسات العامة والضغط من أجل إجراء تعديلات عليها بما يكفل تحقيق مصالح الأغلبية ويضمن

مشاركتها السياسية تعزيزا للديمقراطية. يتوجب تدعيم الطابع الشعبي للمجتمع المدني الاعتماد أكثر على المؤسسات الأهلية والشعبية والاهتمام بها، لما لها من تأثير كبير ومباشر على بنية المجتمع نظرا لامتداد جذورها التاريخية وتغلغلها فيه. (شبوط، 2006، 4)

5. منظمات المجتمع المدني أداة للحماية الاجتماعية:

أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1993 والذي يصدره (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP) إن أهمية المنظمات الشعبية والمنظمات غير حكومية بوصفها وسيلة قوية لتصحيح إخفاقات كل من السوق والحكومة ولأنها أداة رئيسية للمشاركة الشعبية، وهي تتكون عادة استجابة لحاجات محسوسة أو مصلحة مشتركة. تقرير التنمية البشرية، لعام 1993، ص6.

لذا فهي تؤدي وظائف مختلفة ومتعددة منها:

1- وظيفة تجميع المصالح:

حيث يتم من خلالها بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2- إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية:

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني إشاعة ثقافة مدنية ترسي في المجتمع احترام قيم النزوع للعمل الطوعي والعمل الجماعي وقبول الاختلافات والتنوع بين الذات والآخر وإدارة الخلاف بوسائل سليمة في ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والصراع السلمي.

بالإضافة إلى وظائف آخر لكنها تبتعد عن دراستنا وهي: (شبوط، 2006، 5)

3- وظيفة حل وحسم الصراعات.

4- وظيفة التربية المدنية.

5- إفراز القيادات الجديدة.

إلا أن المجالات أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها منظمات المجتمع المدني والتي تصب في جوهر مفهوم الحماية الاجتماعية أشار إليها تقرير التنمية البشرية لعام 1993، وهي:

أ- الدعوة لصالح المحرومين:

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والبيئة والمرأة، وتخفيف حدة الفقر قامت منظمات المجتمع المدني بتنظيم جماعات قوية للدعوة غيرت تفكير المسؤولين عن وضع السياسة على الصعيد الوطني والدولي.

ب- تمكين الفئات المهمشة:

في معظم البلدان النامية، كثيرٌ من ما يكون الفقر ناجما عن التفاوت في توزيع الموارد أكثر من كونه ناجما عن الافتقار المطلق للموارد وكثيرا ما أدى إلى تركيز منظمات المجتمع المدني على تمكين الفئات المهمشة من المطالبة بحقوقها وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ج- الوصول إلى الأكثر فقرا:

فكثيرا ما تتمكن منظمات المجتمع المدني من الوصول إلى فئات تجد الحكومات اشد الصعوبات في مساعدتها، ولا سيما الفئات الفقيرة التي تعيش في المناطق الريفية، حيث تكون الخدمات الحكومية هزيلة أو منعدمة.

د- تقديم المساعدة في حالة الطوارئ:

من بين نواحي قوة المنظمات المجتمعية المدني قدرتها على استجابة وبسرعة وفاعلية لحالات الطوارئ فشبكة اتصالاتها تتيح لها أن توجه إنذار مبكر بالكوارث وان تحث على القيام بعمل دولي واستقلالها معناه إنها تستطيع إن تعمل في ظروف تكون صعبة سياسيا بالنسبة للمنظمات الرسمية. (تقرير التنمية البشرية 1993، ص 6).

6. معوّقات تطوّر المجتمع المدني في الجزائر:

أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو حجمه الضخم لمؤسساته مقارنة بباقي الدول العربية أو حتى الدول الأكثر عراقة في مجال الديمقراطية والحريات المدنية. وعلى الرغم من ضخامة هذا الحجم فإن هذا لا يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي. كما نلاحظ أيضًا أن المؤسسات التقليدية لا تزال حاضرة بشكل كبير، على الرغم من انحسار نوعية دورها بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، نجد أن الطرق والزوايا لا تزال تتمتع بسلطة كبيرة بين مريديها وأتباعها، لكنها لم تعد تمارس تلك المهام الاجتماعية والاقتصادية الموكلة إليهم منذ قرون مضت، كما أنها لا تعود إلى المشهد السياسي إلا تحت إشراف السلطة وبتوجيه منها. كما فقدت المساجد طابعها المدني

التقليدي الذي كانت تتمتع به في العصور السابقة، ومع ذلك فإنها لا تزال تستخدم باعتبارها مجالاً مهماً وموجهاً للرأي العام وخاصة في القرى والمداشر والأرياف. علاوة على ذلك، فإن أهم ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر على اختلاف أطرافها هو ضعف الاستقلالية والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر، وهي مشكلة ترجع بشكل رئيسي إلى الهيمنة التي مارسها الدولة على مدى عقود على كافة الأعمال والنشاطات التطوعية التي كتنت تمارس خارج نطاق الحزب الواحد، مما كرس شعور بالتبعية والخضوع بل والخوف من سلطة النظام سواء بالنسبة للموالين لها أو حتى معارضيه.

إن من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري والعربي عموماً في الواقع هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانزيمية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون. (حول أثر الدولة الريعية في إعاقة تطور المجتمع المدني العربي أنظر: تغييب المؤسسات التعليمية وانكفاء المثقفين العرب أبرز عوامل الشلل، الديمقراطية ليست الشرط الوحيد لتفعيل المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، جامعة قطر (14-16 مايو 200)، ص 04))

كما يعود ذلك بالدرجة الثانية إلى ضعف الخبرة التنظيمية وقصور الثقافة القانونية لدى النخب التي تقود هذا المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال، معظم هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على الدولة مالياً، سواء في مقراتها أو في تمويلها، وهي غير قادرة على خلق إطار تنظيمي تجعلها مستقلة مادياً، مما يضطرها إلى الاصطفاف مع السلطة للحصول على نصيبها من المساعدات والدعم. فعلى سبيل المثال، لا تمتلك معظم الأحزاب السياسية برامج واضحة ودقيقة، بل مجرد رؤى عامة وخطوط عريضة، فعلى سبيل المثال، لا يزال قادة الأحزاب عندنا أثناء الحملات الانتخابية يعدون الشباب بالزواج وفرص العمل والسكن دون توفير آليات موضوعية أو استراتيجيات ملموسة.

ومن ناحية أخرى، فإن الاستقطاب هو أحد التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الجزائر. ويعتقد البعض أن المجتمع المدني هو مجتمع عضويات وبطاقات. فالمواطنون الذين يحملون بطاقات عضوية هم الأكثر نشاطاً في المجتمع المدني، في حين أن أولئك الذين لا يحملون بطاقات عضوية (في الأحزاب السياسية والنوادي والنقابات والاتحادات

وغرف التجارة والصناعة والتعاونيات والجمعيات والنقابات) مهمشون أو ضعفاء اجتماعيًا في المجتمع المعاصر. (إبراهيم، 1995، 06)

في الواقع، يعزف المواطنون الجزائريون عن جمع بطاقات العضوية في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات. وعلى الرغم من تعدد وتنوع منظمات المجتمع المدني وانتشارها في مختلف المدن والقرى، إلا أنها لا تجذب المواطنين للانضمام إليها أو كسب ثقتهم، بل ينظرون إليها بعين الريبة على أنها جماعات تعمل لمصلحتها فقط وتسعى للوصول إلى السلطة. ويتجلى ذلك على سبيل المثال في عدم قدرة هذه المنظمات على تنظيم الحركات الاحتجاجية، خاصة الإضرابات العمالية التي تعجز النقابات العمالية عن حشدتها وتعبئتها وقيادتها، إذ نادرًا ما تولد دعوات النقابات العمالية للإضراب استجابة مسجلة في أوساط العمال بسبب ضعف تمثيلها من جهة، وكثرة عدد هذه النقابات وتضارب المصالح الفردية لقياداتها. فقليلا ما حققت دعوات النقابات العمالية للإضراب استجابات قياسية وسط العمال وذلك بسبب ضعف التمثيل. وينطبق الأمر نفسه على الحركات الاحتجاجية لمختلف شرائح المجتمع: فلا توجد منظمات مدنية تمثلهم وتتفاوض نيابة عنهم مع ممثلي النظام. إن الخطأ الذي ترتكبه النخب والأحزاب السياسية والمنظمات المدنية بشكل عام هو انشغالها بالصراع على السلطة وفشلها في دعم قيمها والترويج لها على مستوى النسيج الاجتماعي. وقد أدى ذلك إلى وجود نخبة تتعامل مع السلطة وليس مع سياسة المجتمع، وقد تمكنت بعض الحركات الإسلامية بسبب قربها من جذور المجتمع من الاستحواذ على شرائح مهمة من الجماهير. وهذا ما يفسر أيضًا لماذا تميل هذه التنظيمات إلى العمل بشكل انتهازى وغالبًا ما ترتبط بمواسم الانتخابات والأحداث الوطنية والإقليمية المهمة. وتعمل هذه التنظيمات، مثلها مثل الأنظمة، تحت قيادة أفراد معينين لسنوات أو عقود ولا تتداول السلطة إلا في حالات استثنائية تتعلق بعوامل خارجة عن إرادتها على سبيل المثال. فعلى سبيل المثال، معظم قادة الأحزاب يتولون مناصبهم منذ سنوات أو عقود، وبعضهم ظل في منصبه منذ نشأة الحزب، بينما خضع البعض الآخر لعمليات تصحيحية أو حتى انقلابات. كما أنهم لا يمارسون أساسيات الديمقراطية من خلال النقاش الحر واحترام التنوع والاختلاف والرأي الآخر. فكثيراً ما سمعنا في وسائل الإعلام عن تبرؤ نشطاء وأعضاء منظمات المجتمع المدني من تصريحات ومواقف قياداتها من القضايا المحلية والإقليمية،

وعن الانشقاقات والانقسامات والحركات التصحيحية التي لوحظت في السنوات الأخيرة في صفوف هذه المنظمات.

وعلى الرغم من الإصلاحات العديدة التي تم تنفيذها لإرساء حكم ديمقراطي، إلا أن الواقع لا يزال بعيداً عن الديمقراطية. بل إن الديمقراطية التي تعني أن الشعب هو مصدر كل السلطات، واستقلالية السلطات الثلاث (القضائية والتشريعية والتنفيذية) والتداول الديمقراطي للسلطة، لا تزال بعيدة عن التحقيق. فعنصر الاستقلالية، وهو شرط أساسي لوجود مجتمع مدني، غير متوفر في معظم الجمعيات. ويكفي أن نذكر في هذا الصدد نقابات العمال الجزائريين ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات النسائية والمنظمات الكشفية التي ترتبط جميعها بالنظام أو تنتهي إلى الحزب الحاكم. إن العديد من الجمعيات تنحرف عن روح وقوانين المجتمع المدني بتحويلها إلى مجرد منظمات خاصة اقتصادية، تخدم المصالح الضيقة لمن يديرها، وتندسم بالانتهازية وعدم اتباع مبدأ التداول. وعامة في الغالب، يعكس المجتمع المدني النظام السياسي القائم في بلادنا، وبدلاً من أن يكون وسيطاً بين الدولة والمواطنين، يخدم مصالح المواطنين والمجتمع ككل، أو قوة لمنع النظام الحاكم من إساءة استخدام سلطته، أصبح في الغالب ملحقاً للسلطة، مستفيداً من الربح المصالح المهمة بالاستفادة منها. ويكفي في هذا الصدد أن نشير إلى أن هذه الجمعيات تنافست في إرسال برقيات التأييد في الانتخابات الرئاسية، رغم أن من أهم خصائص التنظيمات الجمعوية انفصالها عن الممارسة السياسية. (إبراهيم سعدي، موقع سبق ذكره).

ولا يختلف وضع جمعيات المجتمع المدني عن وضع الأحزاب السياسية التي إما أن تكون تابعة للسلطة أو مهمشة ولا تأثير لها. إن استمرار الروابط التقليدية في المجتمع الجزائري يحول دون بروز مجتمع مدني حقيقي، مجتمع قائم على مبادئ المواطنة. ففي مجتمعنا لا تزال العصبية الجهوية والقبلية والمشیخة والعشائرية هي أحد الأشكال الرئيسية للروابط الاجتماعية بين الأفراد. مع العلم أن معظم مؤسسات المجتمع المدني الأكثر أهمية الموجودة في الجزائر اليوم، مثل النقابات، كانت امتداداً لسلطة الدولة في تجربتها للوحدة السياسية والقطاع الاقتصادي العام الواحد، ويمكن الحديث عن غياب ثقافة أو تقاليد الاستقلالية في مؤسسات المجتمع المدني. (إبراهيم سعدي، موقع سبق ذكره)

بالإضافة إلى أن غياب الثقافة الديمقراطية على مستوى السلطة الممثلة للدولة، وعدم تغلغل قيمها يؤدي إلى إعادة إنتاج تبعية مؤسسات المجتمع المدني للسلطة من خلال

وسائل الإغراء والضغط التي تمتلكها الأخيرة. فالدولة لا تريد مجتمعاً مدنياً قوياً ومستقلاً. وهذا يضعف قدرة منظمات المجتمع المدني المضادة على تحقيق التوازن في المجتمع ككل، ومنع الدولة من التماهي على حساب المجتمع، إذ يحق للدولة احتكار السلطة العامة واستخدام العنف والتصرف في المال العام. كما أدى غياب ثقافة القانون إلى اعتبار منظمات المجتمع المدني المعونة شكلاً من أشكال الإعانة أو التبرعات، رغم أنها منصوص عليها قانوناً، مما أدى إلى إقامة علاقات قائمة على الولاء والتبعية من جانب المنظمة تجاه الإدارة.

لم تنظر الدولة أبداً إلى المجتمع المدني كشريك تنموي يعوضها عن قصورها، بل كمنافس يجب التقليل من شأنه. ونتيجة لذلك، فقد فشل المجتمع المدني بشكل عام في أداء دوره التنموي، ولم يستفد المجتمع كما ينبغي من إمكانيات هذه المنظمات وفقد ثقة المواطنين الذين استمروا في التعبير عن مطالبهم واحتياجاتهم خارج هذه المنظمات.

فلاحتجاجات العديدة التي شهدتها الشارع الجزائري، من قبل مختلف الفئات والمستويات وعبر كافة أساليب الاحتجاج القانونية وغير القانونية، لم تكن في معظمها من قبل منظمات المجتمع المدني. بل على العكس من ذلك، فقد ركبت منظمات المجتمع المدني، سواء كانت مؤيدة أو معارضة، هذه الموجات الاحتجاجية من أجل الحصول على مكان في الوسط السياسي وحاولت الادعاء بأنها مرتبطة بها.

المراجع:

- قنديل، أماني (2004)، تطوير مؤسسات المجتمع المدني، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة، ص 19.
- مصطفى، عدنان ياسين (2004)، المجتمع المدني في العراق التحديات.. والأفاق، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد 36، السنة السابعة، ص 61.
- حمزة، كريم محمد (2004)، المجتمع المدني والدولة أوجه التفاعل والتقاطع، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد 36، السنة السابعة، ص 73.
- سليم، عارف عبد الله (13 فبراير 2007)، موجات ظهور منظمات المجتمع المدني، جريدة الصباح، الملحق (الأسرة والمجتمع، العدد 1040، ص 10).
- عبود، طالب مهدي (2004)، تفعيل وتنمية العلاقة بين منظمات المجتمع المدني، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، العدد 36، السنة التاسعة، ص 78.
- الأنصاري عبد الحميد (2001): نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، دورية المستقبل العربي، بيروت، العدد 272، أكتوبر، ص 110.
- الجنطاني الحبيب (يناير/مارس 1999)، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، مجلد 27، عدد 3 ص 38.
- سعد الله أبو القاسم (1991)، تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء الأول، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ص 313.

- لبيب الطاهر (1992)، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، في: سعيد بنسعيد العلوي وآخرون: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.ص 354-357.
- إبراهيم سعدي، بتاريخ 20/05/2012: http://www.wakteldjazair.com/index.php?id_rubrique=339&id_article=35747
- بوسنة محمود (2002)، الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعتها تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 17، جوان، ص 234.
- الدسوقي أيمن إبراهيم، المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة- الحصار- الفتنة)، مجلة المستقبل العربي، عدد 259، (9-2000)، ص 72
- جابي عبد الناصر (1998)، النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين السياسة والانتقال، مقال في كتاب: وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ص 200.
- إبراهيم سعد الدين (1995)، تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، القاهرة، ص 22.
- بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون، 06/12 المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، بتاريخ 30/06/2015 من موقع: http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=281:-ress-&catid=10:2010
- شبوط، علي (2006)، مؤسسات المجتمع المدني المهام الرأسمالية، جريدة الصباح، الملحق (الأسرة والمجتمع العدد 1010) في 26 / كانون الأول / ص 4.